

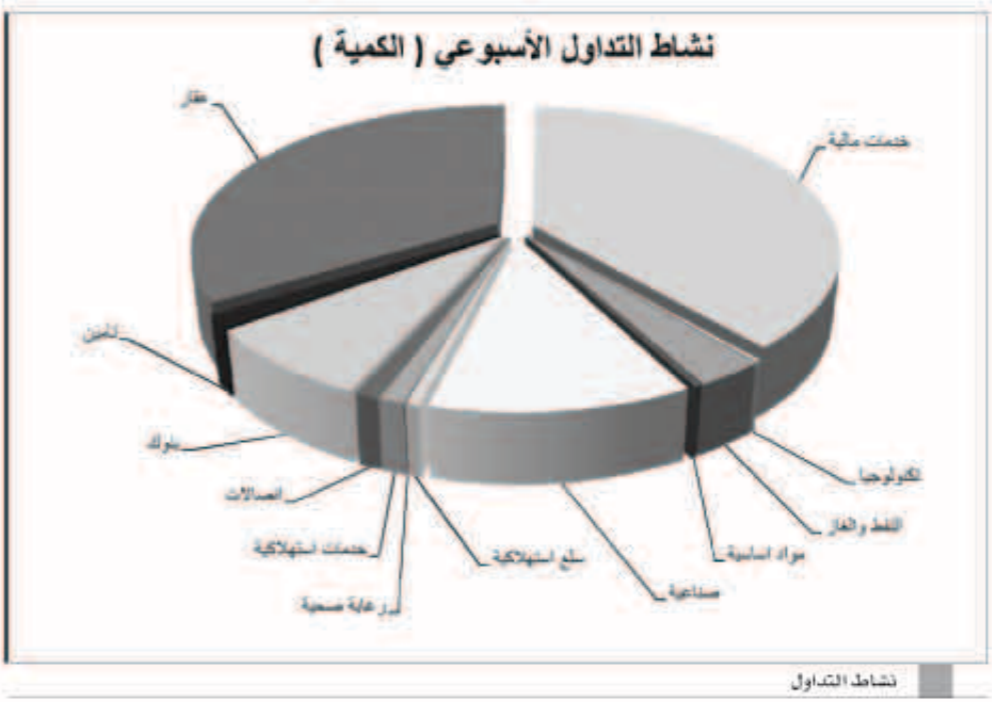
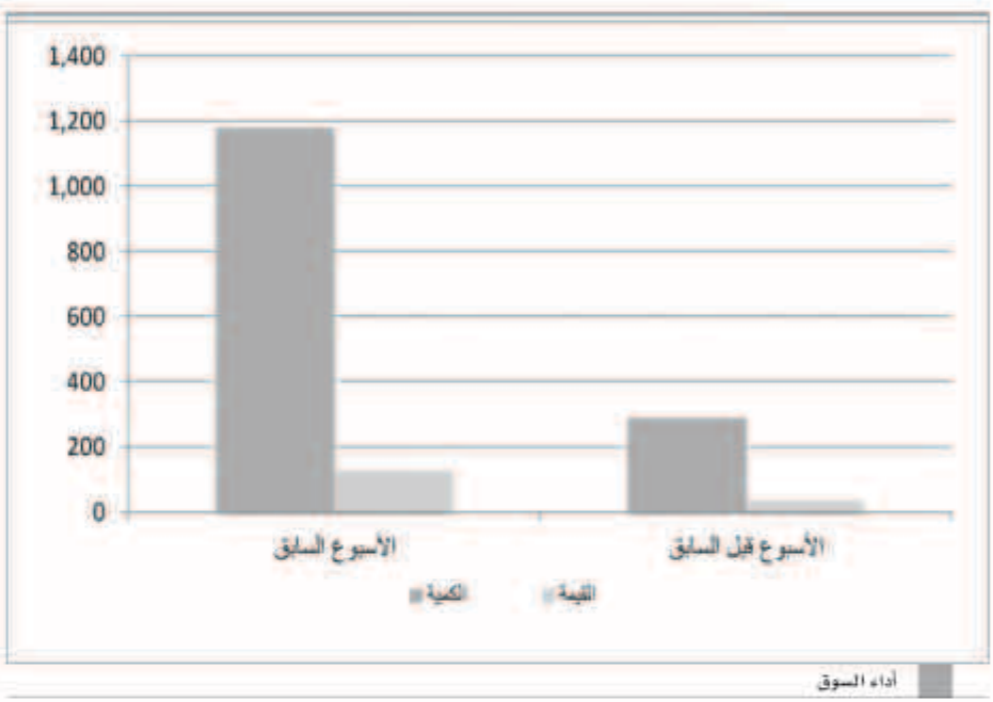
العمر: 9.6 ملايين دينار أرباح « الكويتية للاستثمار » في 2013

أعلنت الشركة « الكويتية للاستثمار » تحقيق أرباح لعام 2013 قدرها 9.6 ملايين دينار بزيادة 227 في المئة عن العام الماضي بربحية السهم قدرها 17.52 فلساً مقارنة بنحو 5.35 فلس لسهم عام 2012 لتبلغ الأصول 269.3 مليون دينار بزيادة عن العام الماضي قدرها 2.04 في المئة. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة أحمد العمر في تصريح صحافي إن الشركة انتهت خلال عام 2013 من وضع استراتيجيات جديدة بالشراكة مع الشركات الخمس التابعة لكل القطاعات من استثمارات مباشرة وإدارة أصول وغيرها. وبين أن الاستراتيجية الجديدة حرصت على تنوع مصادر الدخل وإعادة هيكلة الاستثمارات وتسكين الوظائف اللازمة بالإضافة إلى تنفيذ ضوابط وقواعد الحوكمة الصادرة عن «هيئة أسواق المال» الأمر الذي أدى إلى انعكاس هذه الاستراتيجية بشكل إيجابي على أرباح الشركة.

شهد موجة بيع عشوائية خلال أغلب الجلسات

« بيان » : السوق استهل مارس متكبداً خسائر قوية نسبياً

تداولت الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً نسبتته 0.004 في المئة مقلداً عند مستوى 1.040.64 نقطة. هذا وقد تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية القطاعات التي سجلت خسائر، حيث أقل مؤشره عند 1.092.27 نقطة متراجعاً بنسبة 4.16 في المئة. تبعة قطاع البنوك في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 3.19 في المئة بعد أن أغلق عند 1.040.19 نقطة. ثم جاء قطاع العقار في المرتبة الثالثة، حيث تراجع مؤشره بنسبة 3.05 في المئة، مقلداً عند 1.366.44 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للخسائر فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1.154.32 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.15 في المئة.

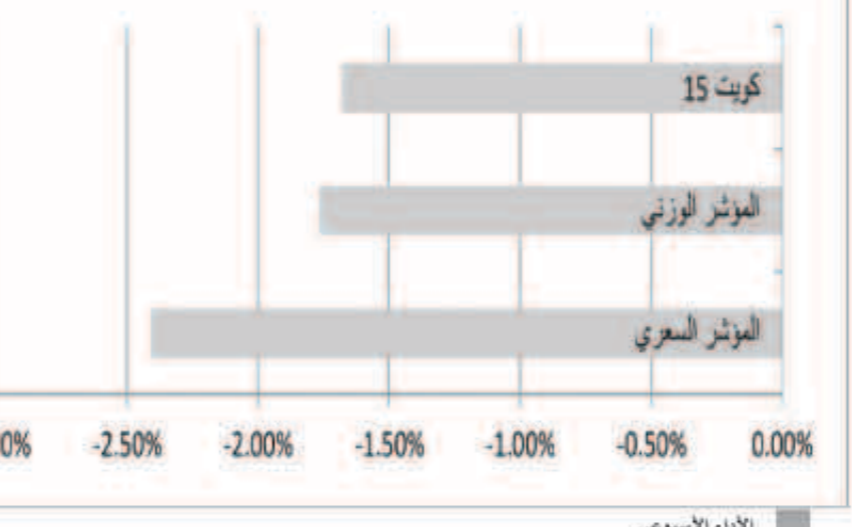


قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الأول من شهر مارس متكبداً خسائر قوية نسبياً، حيث شهد موجة بيع عشوائية خلال أغلب جلسات الأسبوع، مما انعكس سلباً على مؤشرات الثلاثة التي سجلت تراجعاً حاداً، وخاصة المؤشر السعري الذي انخفض لأدنى مستوى له منذ ما يقرب من ستة أشهر، وتحديدًا منذ شهر سبتمبر الماضي.

وقد وقع السوق تحت تأثير الأحداث السياسية السلبية التي شهدتها الأسبوع الماضي، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، حيث تزامنت التراجعات التي سجلها السوق مع الخسائر التي منيت بها العديد من الأسواق العالمية والخليجية في ظل حالة اللق التي انتابت المستثمرين على خلفية تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، كما تأثر السوق أيضاً بالتوترات التي شهدتها الساحة الخليجية بعد سحب عدد من دول مجلس التعاون الخليجي سفرائها من دولة قطر، الأمر الذي أثر نسبياً على أداء أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام.

وعلى الرغم من أن تراجع السوق الكويتي يعتبر أسراً طبيعياً في ظل هذه الظروف، إلا أن هناك عوامل سلبية أخرى أدت إلى تعزيز هذا التراجع، منها على سبيل المثال عدم وجود عوامل تحفيز إيجابية تدعم تداولات السوق، إذ باتت التعاملات المضاربة هي المحرك الرئيسي لتلك التداولات، وذلك على حساب عمليات الشراء والتجميع الاستثمارية، كما أن هناك العديد من الشركات المدرجة تعاني من ضعف الأداء التشغيلي لديها بسبب سوء المناخ الاستثماري في الدولة، الأمر الذي أدى إلى عزوف الكثير من المتداولين عن التعامل في السوق لحين استقرار أوضاع الاقتصاد الوطني، وانعكس سلباً على السيولة المتدفقة إليه.

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق



المصرفات الحكومية في الكويت ارتفعت بنسبة 23 في المئة في عام 2013 عما كانت عليه في العام الذي سبقه، ليصل الارتفاع التراكمي للإلتحاق العام على مدى العامين الماضيين إلى 70 في المئة، وإن كان الجانب الأكبر من هذا الارتفاع يمثل المصرفات الاجتماعية والدعم، والتي ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 31 في المئة وتمثل في المئة من إجمالي المصرفات الحكومية. ويتوقع التقرير أن تبقى التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أهم الملاجئ التي تميز الساحة السياسية في الكويت برغم التعديل الوزاري الذي تم في يناير الماضي، مشيراً إلى أن استمرار هذا الوضع بين الحكومة ومجلس الأمة يعتبر حجر عثرة رئيسياً في عملية صنع القرار الكويتي، كما أنه يضر بالفرص الاقتصادية المتاحة أمام الكويت، وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد سجلت مؤشرات الثلاثة تراجعاً واضحاً على إثر الضغوط البيعية التي شهدتها السوق

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 453.09 مليون سهم شكلت 38.36 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 400.80 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 33.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.65 في المئة بعد أن وصل إلى 137.60 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.56 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 41.74 مليون د.ك. وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.80 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 34.36 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فتشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 25.81 مليون د.ك. شكلت 20.13 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

بعض المتداولين للانخفاض المحفوظ الذي تعرضت له أسعار العديد من الأسهم، وقيامهم بعمليات شراء انتقائية أدت إلى تخفيف خسائر السوق. هذا وكان لتأخر العديد من الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها المالية عن العام الماضي أحد عوامل الضغط التي أثرت على نشاط السوق خلال الأسبوع الماضي نتيجة لتخوف المتداولين من تعرض بعض الشركات إلى الإيقاف إذا ما تجاوزت المهلة القانونية الممنوحة للإعلان عن تلك النتائج، والتي ستنتهي بنهاية الشهر الجاري، وقد أدى ذلك إلى سيادة حالة من الحذر والترقب، مما أثر تداولات السوق.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 0.56 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 0.86 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15

في المقابل، لم يكن اللون الأخضر غانماً عن تداولات الأسبوع الماضي، وإن كان بشكل محدود، حيث تمكن السوق من تحقيق الارتفاع نتيجة استغلال

تداولها خلال الأسبوع، سواء القابضة منها أو الصغيرة، وعليه أكبر تراجع للسوق السعري إلى أدنى مستوى إغلاق منذ شهر سبتمبر الماضي.

في أغلب الجلسات، خاصة في جلسة يوم الاثنين التي شهدت أكبر تراجع للسوق السعري، فقد طالت عمليات البيع العديد من الأسهم التي تم

بالتزامن مع افتتاح أكبر معرض لماركس وسبنسر في الشرق الأوسط «الفطيم» دشن المكتب الإقليمي للشركة بالكويت في «ذا فيو»



الفطيم والمطيري والحاج وديلاوتر وعدد من القيادات خلال افتتاح المقر

دشن عمر عبدالله الفطيم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الفطيم المكتب الإقليمي لشركة الفطيم للاستشارات الاقتصادية والمالية في الكويت وذلك بالتزامن مع افتتاح أكبر معرض لماركس وسبنسر في الشرق الأوسط في مجمع ذا فيو في السالمية. وجاء افتتاح المكتب بحضور كلا من مدير الموارد البشرية والتوطين زهير الحاج ومدير عام قطاع التجارة بول ديلاوتر ومدير مكتب الكويت للموارد البشرية والخدمات المشتركة محسن المطيري - بهدف التوسع في الأنشطة التجارية لمجموعة الفطيم الإماراتية داخل الكويت، حيث تدير وتشغل عدداً من الوكالات العالمية ومنها ماركس وسبنسر، تويز أراض، انتر سبورت وجس العالمية. وصرح محسن المطيري إن افتتاح المكتب الإقليمي لمجموعة الفطيم في الكويت

والتوسع في السوق الكويتي خلال الفترة المقبلة كما سنعرض على تدريب وتأهيل وتوظيف العمالة الوطنية في مختلف قطاعات الشركة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

بالعمل في هذه القطاعات العالمية الحيوية. وأضاف المطيري إن المكتب سيساهم بتوفير الخدمات اللازمة لعدد من قطاعات المجموعة لتطوير أعمالها

تزامناً مع المناسبات الوطنية العريضة، يأتي في إطار جهودنا بأن نكون قيمة مضافة للسوق الكويتي بالإضافة إلى خلق فرصاً وظيفية أيضاً للشباب الكويتي للانخراط

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 68 سنتاً

دولار للبرميل. وجاء صعود العقود الآجلة للنفط الأمريكي يوم أمس مدعوماً باستمرار التوترات في أوكرانيا وتقرير يظهر وتيرة أسرع من المتوقع لنمو الوظائف في الولايات المتحدة وهو ما عطل على تباطؤ موسمي في الطلب على الخام.

صعدت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت 90 سنتاً أو 0.83 في المئة لتسجل لستمر عند مستوى 103.35 دولاراً عند التسوية 109 دولاراً للبرميل في حين أنهت عقود الخام الأمريكي الخفيف تسليم أبريل جلسة التداول مرتفعة 1.02 دولار أو 1 في المئة لتسجل عند التسوية 102.58

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 68 سنتاً لتسجل عند مستوى 103.35 دولاراً عند التسوية 109 دولاراً للبرميل في حين أنهت عقود الخام الأمريكي الخفيف تسليم أبريل جلسة التداول مرتفعة 1.02 دولار أو 1 في المئة لتسجل عند التسوية 102.58

مسؤول اقتصادي: لقواعد البيانات الإحصائية دور مهم في السياسات الاقتصادية والاجتماعية



عثمان العثمان

الرسمية. واعتبر أن مشاركة الوفد الكويتي في مثل هذه الاجتماعات تعود بالنفع الكبير إذ تيسر له تبادل الخبرات ووجهات النظر ونقل الخبرات والاطلاع على تجارب الدول. وأضاف أن المشاركة في هذه الاجتماعات مفيدة أيضاً لما تنتج من اتصالات بالمنظمات الدولية المهمة بالأخص وتوثيق الصلة وتبادل الخبرات معها. وقال رئيس قسم التعاون الخليجي والدولي في الإدارة المركزية للأحصاء فهد القبيدي في تصريح مماثل ل«كونا» إن الإدارة المركزية للأحصاء لم تتمكن العام الماضي من المشاركة في هذا الاجتماع بسبب ظروف منعها من ذلك. وأوضح أن تلك الظروف حالت دون استكمال المشاريع والشراكات التي كان تعتزم الكويت استكمالها. وأكد أن الإدارة المركزية تطمح في الفترة المقبلة إلى إعادة بناء تلك الشراكات واستكمال تلك المشاريع والاتفاقيات وإقامة التعاون وبناء القدرات مع الأجهزة الإحصائية الأخرى في المستقبل. وعلى صعيد متصل شددت الوكالة المساعدة لقطاع الإحصاء الإداري والمعلومات في الإدارة المركزية للأحصاء مريم العقيل في مداخلة لها في اجتماعات الدورة

أكد مدير إدارة الإحصاءات الاقتصادية في الإدارة المركزية للأحصاء في دولة الكويت عثمان العثمان أهمية الدور الذي تقوم به قواعد البيانات الإحصائية في رسم السياسات ودعم القرارات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك في تصريح العثمان ل«كونا» على هامش مشاركته ضمن وفد الكويت في اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة والتي اختتمت أعمالها. وقال العثمان «إننا مقلبون على تطور كبير في مجال الإحصاء تمثل في قواعد البيانات الضخمة التي تتمتع بدور مهم في توجيه رسم السياسات العامة ودعم اتخاذ القرار ولذلك حظي هذا الموضوع باهتمام كبير في مناقشات الاجتماع». ورأى أن البيانات الضخمة بحاجة إلى المزيد من النقاش والحوار والدراسة لتنظيمها ووضع المنهجيات والمبادئ والمعايير والتصنيفات المرجعية قبل التعامل معها بصورة رسمية. وأضاف أنه يستوجب أيضاً النظر في الجوانب التشريعية والقانونية للتعامل مع تلك البيانات مشيراً إلى أن الإدارة المركزية للأحصاء تنتج بيانات رسمية وفق المعايير والأدلة والمنهجيات